وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Tuesday, 02 September, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

الأسواق تتوقع إبقاء أوبك+ على مستويات الإنتاج دون تغيير

الرياض

يتوقع متعاملون في سوق النفط العالمي ان يقرر تجمع أوبك+ استمرار مستويات الإنتاج الحالية خلال اجتماعه المقرر مطلع الأسبوع المقبل، ليوقف التجمع سلسلة قرارات زيادة الإنتاج الأخيرة.

ووجه ممثلو منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها في تجمع أوبك+ إشارات متباينة بشأن خطوتهم التالية، بعد استعادة الخفض السابق في الإنتاج والذي كان 2ر2 مليون برميل يوميا قبل عام من الموعد المحدد. وبينما صمد الطلب في الأشهر الأخيرة، فإن العالم يسير على الطريق لتحقيق فائض كبير بحلول نهاية العام، وفقا لوكالة الطاقة الدولية.

وانخفضت أسعار النفط العالمية بنحو 9% خلال العام الحالي، حيث يهدد الارتفاع المفاجئ لإنتاج دول أوبك+ بتضخم الفائض الناتج عن تباطؤ استهلاك الوقود في الصين وزيادة الإمدادات من الولايات المتحدة والبرازيل وكندا.

و قال ألدو سبانجر، رئيس إدارة تخطيط أسواق الطاقة في بنك بي.إن.بي باريبا الفرنسي : "أتوقع أن يثبت تجمع أوبك+ إنتاجه خلال موسم صيانة المصافي الحالي لتقييم ما إذا كان الانخفاض المتوقع على نطاق واسع في أسعار النفط الخام سيتحقق".

وصرح مسؤولون من التجمع إن زيادة إمداداتهم تهدف جزئيا إلى استعادة حصة السوق التي خسروها لصالح منافسيهم خلال سنوات من التخفيضات. ومن المقرر رسميًا استمرار طاقات إنتاجية فائضة غير مستغلة لدى دول أوبك+ حتى نهاية العام المقبل.

وعلى الرغم من هذا السعي للحفاظ على حصة سوقية، أفاد غالبية المتعاملين في سوق النفط والمحللين الذين استطلعت آراءهم بلومبرج أن السعودية وشركاءها لن تسارع إلى ضخ إمدادات إضافية.

وتوقع سبعة عشر شخصا ممن شملهم المسح موافقة أوبك+ على إبقاء مستويات الإنتاج ثابتة خلال أكتوبر/تشرين الأول عندما يجتمع ممثلو الدول الأعضاء عبر الفيديو يوم الأحد المقبل لمراجعة السياسة الإنتاجية، بينما توقع ستة مشاركين أن تُمضي المجموعة قدما في إقرار زيادة متواضعة في الإنتاج.

في اجتماعهم السابق الشهر الماضي، وافقت ثماني دول رئيسية في التحالف على زيادة قدرها 547 ألف برميل يوميًا اعتبارا من سبتمبر/أيلول، ليستيعد التجمع كامل الخفض السابق في الإنتاج والذي بلغ 2ر2 مليون برميل يوميا عندما تم إقرار الخفض في عام 2023 للحد من تدهور أسعار الخام في ذلك الوقت.

الاقتصادية

وزير: الهند ليست مغسلة للنفط الروسي

فنّدت الهند الضغوط الأمريكية المتزايدة التي تطالبها بوقف واردات النفط الخام من روسيا، وشدّد وزير النفط هارديب بوري على أن تلك الإمدادات ساهمت في حماية الاقتصاد العالمي من ارتفاع كبير في الأسعار، منتقداً بشكل مباشر اللغة الحادّة التي استخدمها مستشار البيت الأبيض بيتر نافارو.

كتب بوري في مقال نُشر في صحيفة "ذا هيندو" (The Hin-du) يوم الإثنين إن "التزام الهند بجميع المعايير الدولية حال دون صدمة كارثية كانت لتدفع بأسعار النفط إلى 200 دولار للبرميل". وأضاف "يزعم بعض المنتقدين أن الهند أصبحت مغسلة للنفط الروسي، ولا شيء أبعد عن الحقيقة من هذا الادعاء".

في غضون ذلك، يتابع متعاملو الأسواق عن كثب مشتريات نيودلهي، بعد أن رفعت واشنطن الرسوم الجمركية على العديد من الواردات الهندية إلى 50%، في إطار مساعيها لإنهاء الحرب في أوكرانيا. غير أن واشنطن لم تفرض إجراءات مماثلة ضد الصين، وهي من كبار مستوردي النفط الروسي أيضاً.

وفي هذا السياق، اتهم وزير الخزانة الأمريكي، سكوت بيسنت، بعض العائلات الثرية في الهند بالتربح من الحرب، في حين صعّد نافارو لهجته قائلاً إن الهند "تغذّي آلة الحرب الروسية" و"ليست سوى مغسلة للكرملين".

"الهند لم تخترق أي قواعد"

استطرد بوري في مقاله أن "الهند لم تخرق أي قواعد"، مشيراً إلى أن واردات النفط الهندية تندرج ضمن آلية سقف الأسعار التي أقرتها مجموعة السبع، والتي تهدف إلى تقليص إيرادات موسكو مع ضمان استمرار تدفق الخام. وأضاف «الهند أسهمت في استقرار الأسواق ومنعت الأسعار العالمية من الخروج عن السيطرة".

وجاء تعليق بوري بالتزامن مع لقاء جمع رئيس الوزراء ناريندرا مودي بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال قمة إقليمية في الصين، يوم الإثنين. وكتب مودي على منصة "إكس" :"المحادثات مع الرئيس بوتين دائمًا غنية بالرؤى"، في إشارة إلى تبادل وجهات النظر بين الطرفين.

الكويت: تقديم عروض لمشروع كهرباء ومياه بقيمة 1.8 غيغاواط

الشرق الأوسط

أعلنت الكويت فتح باب تقديم العروض للمرحلة الأولى من مشروع «الخيران» لإنتاج الكهرباء والمياه الذي تبلغ طاقته الإجمالية 1.8 غيغاواط، بهدف المساعدة في تخفيف أزمة نقص الطاقة التي تواجهها البلاد.

وقالت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعَيْن العام والخاص في الكويت، إن تحالفات دولية مؤهلة مسبقاً دُعيت لتقديم عروضها لمشروع «الخيران - المرحلة الأولى» بوصفه مُنتجاً مستقلاً للمياه والطاقة الذي سينتج أيضاً 125 مليون غالون إمبراطوري من المياه يومياً.

المشروع يهدف إلى مواجهة نقص الطاقة

وتواجه الكويت نقصاً حاداً في الطاقة بسبب النمو السكاني السريع، والتوسع الحضري، وارتفاع درجات الحرارة، وتأخيرات الصيانة في بعض المحطات، مما أجبر الحكومة على فرض تخطيط لقطع التيار الكهربائي في بعض المناطق منذ العام الماضي.

ودُعيت ثلاثة تحالفات لتقديم مقترحاتها للمشروع:

الأول: بقيادة شركة «أبوظبي الوطنية للطاقة» (طاقة).
الثاني: بقيادة شركة «أكوا باور» السعودية.
الثالث: بقيادة شركة الصين الدولية القابضة للطاقة.

ومن بين الشركات المؤهلة الأخرى شركتا «نبراس» للطاقة و«سوميتومو».

وذكرت هيئة مشروعات الشراكة، في إعلان، أن المشروع سيتم تطويره في إطار نموذج شراكة بين القطاعَيْن العام والخاص، وسيشمل «تمويل وتصميم وبناء وتشغيل وصيانة ونقل» المحطة، التي ستقع على بُعد 100 كيلومتر جنوب مدينة الكويت على ساحل الخليج.

نموذج شراكة مبتكر

وقالت هيئة مشروعات الشراكة إن الفائز بالمناقصة سيشكل شركة خاصة لتوقيع اتفاقية مدتها 25 عاماً لبيع الكهرباء والمياه للحكومة. وبموجب هذا الإطار، يتم تأسيس شركات لتنفيذ المشروعات التي يديرها شريك استراتيجي. ويتم تخصيص حصة تتراوح بين 26 في المائة و44 في المائة من أسهم الشركة للشريك، الذي يمكن أن يكون كويتياً أو أجنبياً أو تحالفاً من المستثمرين.

وتُعرض حصة 50 في المائة من الشركة على المواطنين الكويتيين، في حين تحتفظ الحكومة بالحصص المتبقية.

يُذكر أن هيئة مشروعات الشراكة وقعت في أغسطس (آب) عقوداً تزيد قيمتها على 3.27 مليار دولار مع شركتي «أكوا باور» و«الخليج للاستثمار»، لتنفيذ المرحلتَيْن الثانية والثالثة من مشروع الزور الشمالي.

تراجع مبيعات «تسلا» في بعض الأسواق الأوروبية يمتد للشهر الثامن

الشرق الأوسط

واصل تراجع مبيعات «تسلا» هذا العام مساره في عدد من الأسواق الأوروبية خلال أغسطس (آب)، وسط منافسة متزايدة من شركات السيارات الكهربائية، بالإضافة إلى رد فعل سلبي تجاه الرئيس التنفيذي إيلون ماسك، رغم أن النرويج وإسبانيا شكّلتا استثناءً محدوداً.

وأظهرت بيانات من فرنسا أن تسجيلات سيارات «تسلا» هبطت بنسبة 47.3 في المائة في أغسطس، مقارنة بالشهر نفسه من عام 2024، في حين ارتفعت السوق العامة للسيارات بنحو 2.2 في المائة. وفي السويد تراجعت تسجيلات «تسلا» بأكثر من 84 في المائة، في وقت ظلت فيه مبيعات السيارات الكهربائية مستقرة، فيما ارتفعت السوق الإجمالية 6 في المائة. أما في الدنمارك فقد تراجعت بنسبة 42 في المائة، وفي هولندا هبطت 50 في المائة خلال أغسطس.

في المقابل، ارتفعت المبيعات في النرويج وإسبانيا، وإن بمستويات أقل من «بي واي دي». ففي النرويج ارتفعت تسجيلات «تسلا» بنسبة 21.3 في المائة، في حين قفزت تسجيلات «بي واي دي» بنسبة 218 في المائة. أما في إسبانيا التي تقدم دعماً حكومياً يصل إلى 7 آلاف يورو لمشتري السيارات الكهربائية، فقد ارتفعت مبيعات «تسلا» 161 في المائة لتصل إلى 1435 سيارة، لكن مبيعات «بي واي دي» زادت بأكثر من 400 في المائة لتصل إلى 1827 سيارة.

منذ بداية العام، ارتفعت مبيعات «بي واي دي» في إسبانيا بنسبة 675 في المائة إلى 14181 سيارة، في حين لم تتجاوز زيادة مبيعات «تسلا» 11.6 في المائة لتصل إلى 9303 سيارات. وأوضح الشريك المؤسس لشركة «إس سي إنسايتز»، آندي لايلاند، أن أرقام «تسلا» في إسبانيا ربما تأثرت بوصول شحنة كبيرة في أغسطس، مشيراً إلى أن الأرقام الفصلية ستوفر رؤية أوضح للأداء.

وتعود مشكلات «تسلا» في أوروبا إلى محدودية خط إنتاجها الذي لم يشهد إضافة أي طراز جماهيري جديد منذ إطلاق «موديل واي» عام 2020، في حين تضخ الشركات الصينية والعلامات التقليدية نماذج جديدة في السوق. وقال المحلل ماتياس شميت إن أحد أسباب تراجع مبيعات «تسلا» هو المنافسة المتزايدة، مضيفاً أن تصريحات ماسك التي أنكر فيها وجود مشكلات في المبيعات الأوروبية بدت غير واقعية، خاصة مع تراجع الحصة السوقية للشركة في أوروبا الغربية إلى 1.7 في المائة في النصف الأول من العام مقارنة بـ2.5 في المائة في 2024.

وفي وقت سابق عزت «تسلا» تراجع المبيعات إلى التحول نحو النسخة المعدلة من «موديل واي»، السيارة الأكثر مبيعاً في أوروبا عام 2023، التي بدأت عمليات تسليمها في يونيو (حزيران). ومع ذلك، هبطت المبيعات في أغسطس بنسبة 46.5 في المائة في الدنمارك، و87 في المائة في السويد.

إلى جانب ذلك، أثرت مواقف ماسك السياسية، ومنها تمويله لحملة دونالد ترمب ودعمه لأحزاب يمينية أوروبية، على صورة العلامة التجارية وأثارت ردود فعل سلبية. وأفادت الرئيسة التنفيذية لموقع «إلكتريفاينغ دوت كوم»،

جيني باكلي، بأن أكثر من نصف المستهلكين المستطلعة آراؤهم أكدوا أن شخصية ماسك تثنيهم عن شراء سيارات «تسلا»، مما يشير إلى تراجع هيمنة الشركة.

كما أسهمت أسعار «تسلا» المستعملة المنخفضة في إضعاف المبيعات، بعدما خفّضت الشركة أسعار سياراتها الجديدة بشكل كبير منذ 2023، مما قلّل من قيمة السيارات المستعملة التي تُباع بسرعة. وأظهرت بيانات «ماركت شيك» أن مبيعات «تسلا» المستعملة في المملكة المتحدة سجلت رقماً قياسياً في يوليو (تموز) بزيادة 270 في المائة، في حين هبط متوسط سعر «موديل واي» المستعملة بنسبة 41 في المائة مقارنة بيوليو 2023.

روسيا والصين توقعان اتفاقاً لإنشاء خط أنابيب غاز جديد

اقتصاد الشرق

وقّعت عملاقة الغاز الروسية "غازبروم" اتفاقاً ملزماً قانوناً لمدّ خط أنابيب غاز "باور أوف سيبيريا 2" إلى الصين عبر منغوليا، وفقاً لما أوردته وكالة إنترفاكس نقلاً عن تصريحات أدلى بها الرئيس التنفيذي للشركة أليكسي ميلر في الصين.

تُزوّد روسيا الصين حالياً بالغاز عبر خط أنابيب آخر، يُسمى "باور أوف سيبيريا"، بسعة تصميمية تبلغ 38 مليار متر مكعب سنوياً. واعتباراً من عام 2027، من المقرر أن يزيد ما يُسمى بمسار الشرق الأقصى التدفقات الروسية السنوية إلى الصين بمقدار 10 مليارات متر مكعب إضافية.

إيران تستهدف تشغيل مشاريع نفطية بقيمة 3.7 مليار يورو

اقتصاد الشرق

تُخطط إيران لتشغيل مشاريع بقطاع الطاقة تزيد قيمتها عن 3.7 مليار يورو (4.3 مليار دولار) بحلول نهاية هذا العام، بهدف زيادة إنتاج ومعالجة النفط والغاز، بحسب ما نقلته وكالة الأنباء "شانا" التابعة لوزارة النفط في البلاد.

تخضع إيران لعقوبات غربية تستهدف بالأساس قطاع الطاقة، آخرها أُعلن من طرف الولايات المتحدة شهر أغسطس الماضي باستهداف شركات وأسطول سفن يُساعد إيران على تصدير نفطها الخام.

وكالة الأنباء الإيرانية قالت إن "التركيز ينصب على قطاع النفط لتطويره كسلسلة متكاملة من خلال تعظيم الاستثمارات". وأضافت أنه "بحلول نهاية العام، ستدخل سلسلة من مشاريع الطاقة وعددها 28 مرحلة التشغيل، باستثمارات إجمالية تتجاوز 3.7 مليار يورو، وتستهدف هذه المشاريع بشكل أساسي زيادة إنتاج النفط والغاز".

تأتي هذه المشاريع بينما تواجه البلاد مساعي غربية مستمرة لشلّ صناعة النفط، وهي مصدر إيراداتها الرئيسي. وتضع إدراة الرئيس الأميركي دونالد ترمب هذا القطاع هدفاً رئيسياً لاستراتيجية الضغط الأقصى التي تنتهجها، إلا أن فعاليتها موضع شك، حيث تُظهر البيانات أن إنتاج النفط الإيراني لا يزال يرتفع ويتدفق إلى دول، بما في ذلك الصين.

وتتولى شركة النفط الوطنية الإيرانية (NIOC) إدارة المشاريع الاستثمارية الجديدة في عدة مناطق في البلاد، من ضمنها تشغيل حقل "غاز خرطانغ" وتوسعة حقل "طوس" وإنهاء خط أنابيب "أبوزار"، بحسب وزارة الطاقة في الجمهورية.

الهند تحصل على نفط روسيا بخصومات أوسع رغم ضغوط واشنطن

اقتصاد الشرق

أصبحت شحنات الخام الروسي أرخص بالنسبة إلى الهند، في وقت تكثّف فيه إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب انتقاداتها لتجارة النفط بين نيودلهي وموسكو، معتبرة أنها تساعد في تمويل الحرب في أوكرانيا.

وبحسب متعاملين تلقوا عروضاً لشراء خام الأورال الروسي، فإن سعره تراجع إلى خصم يتراوح بين 3 و4 دولارات للبرميل مقارنة بخام برنت، وذلك للشحنات المقرر تسليمها في أواخر سبتمبر وأكتوبر.

ورغم أن واشنطن فرضت رسوماً عقابية على واردات الهند من الخام الروسي، فإن المصافي الهندية واصلت الشراء بكثافة. كما دفعت الانتقادات المتكررة من المسؤولين الأميركيين، إلى جانب العقوبات الاقتصادية، رئيس الوزراء ناريندرا مودي إلى التأكيد على متانة العلاقات مع موسكو.

وكان خام الأورال قد عُرض الأسبوع الماضي بخصم يقارب 2.5 دولار للبرميل، مقارنة بخصم دولار واحد فقط في يوليو، فيما اشترت بعض المصافي الهندية خاماً أميركياً بسعر أعلى من "برنت" بثلاثة دولارات للبرميل.

يُعد خام الأورال العلامة الرئيسية للنفط الروسي ويُشحن من الموانئ الغربية للبلاد. ومنذ اندلاع الحرب في أوكرانيا عام 2022، أصبحت الهند أكبر مستورد للإمدادات البحرية من المنتج العضو في تحالف أوبك+.

ألمانيا توافق على حفر آبار الغاز قبالة ساحل بحر الشمال

العربية

حصلت شركة الطاقة الهولندية "وان دياس" على إذن لبدء حفر آبار الغاز قبالة جزيرة بوركوم الألمانية الواقعة في بحر الشمال، بأثر فوري، بحسب ما أعلنته الهيئة المختصة في ولاية ساكسونيا السفلى الألمانية، اليوم الاثنين.

وكان مكتب التعدين والطاقة والجيولوجيا في ساكسونيا السفلى قد أصدر تصريحًا للحفر في العام الماضي، إلا أن مجموعة العمل البيئي الألمانية تقدمت بطعن على القرار، ما أدى إلى تأخيره.

وبدأت "وان دياس" أعمال الحفر في الجزء الهولندي من المنطقة في شهر مارس الماضي، في مرحلة تجريبية أولية، وفق وكالة الأنباء الألمانية "د ب أ".

وأشار مكتب التعدين والطاقة والجيولوجيا في ساكسونيا السفلى إلى عدد من الأسباب لمنح التصريح، من بينها "الاهتمام الشعبي الكبير بتأمين إمدادات الطاقة".

في الذكرى 60 لتأسيسها.. أمين عام أوبك: فيينا رمز تاريخي للمنظمة

الطاقة

دينا قدري

سلّط أمين عام أوبك، هيثم الغيص، الضوء على الروابط التاريخية والعلاقات المثمرة التي جمعت المنظمة بفيينا، بمناسبة الاحتفال بمرور 60 عامًا على تأسيس أوبك في المدينة النمساوية.

وأوضح الغيص -في مقال بنشرة أوبك الشهرية، وحصلت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)- أن الأول من سبتمبر/أيلول يُعدّ تاريخًا مهمًا دائمًا لمنظمة أوبك، ولكنه يكتسب أهمية خاصة في عام 2025.

وأضاف: "ففي مثل هذا اليوم قبل 60 عامًا، وصلت المنظمة لأول مرة إلى فيينا، لتصبح ثاني منظمة دولية تتخذ من المدينة مقرًا لها".

ويُكرّس العدد الخاص من نشرة أوبك للاحتفال بالعلاقة المميزة التي جمعت أوبك بفيينا، وكذلك بجمهورية النمسا، التي وقّعت معها المنظمة اتفاقية المقر في الأول من سبتمبر/أيلول 1965.

وأشارت المنظمة في نشرتها إلى أن فيينا قلب أوبك، ورمز محوري في تاريخها، إذ استضافت مئات اجتماعات أوبك، حيث اتُخذت قرارات مهمة، وحيث تُدير الأمانة العامة أنشطتها اليومية.

وشددت على أنها علاقة لا تقتصر على الأوقات الجيدة فحسب، بل تمتد أيضًا إلى الأوقات الصعبة.

مزايا مدينة فيينا

قال أمين عام أوبك، هيثم الغيص: "إننا محظوظون للغاية، لأن الأمانة اتخذت من المدينة مقرًا لها على مدار 6 عقود؛ فهي مدينة غنية بالتاريخ والثقافة، صُنّفت مرارًا وتكرارًا بصفتها واحدة من أفضل الأماكن في العالم للعيش بجودة حياة عالية".

وأوضح الغيص أن آلاف من موظفي أوبك ومندوبيها عاشوا في المدينة وزاروها منذ عام 1965، واليوم تضم الأمانة موظفين من نحو 40 دولة.

وأكد أنه على مرّ السنين، كانت سلطات المدينة، وسلطات جمهورية النمسا، مضيفَين رائعَين وداعمَين كاملَين للمنظمة مع نموها في الحجم والخبرة والمكانة.

عندما وصلت أوبك إلى فيينا، كانت مجموعة ناشئة من 8 دول تسعى إلى ترسيخ مكانتها على الساحة العالمية؛ واليوم، نمت لتشمل 12 دولة عضوة تعمل جنبًا إلى جنب مع 10 مشاركين إضافيين في إعلان التعاون، بحسب ما ذكره الأمين العام في مقاله.

وأضاف الغيص أن الدول تسهم معًا في إيجاد سوق نفط متوازنة ومستقرة، بما يخدم مصالح المنتجين والمستهلكين

على حدٍّ سواء، ويُمكّن من جذب الاستثمارات اللازمة.

وقال: "مع احتفالنا بالذكرى الـ60 لتأسيسنا المشترك، نُشيد بمضيفينا الكرام، ونتطلع إلى عقود مقبلة عديدة معًا".

6 عقود من العلاقات التاريخية

أكد أمين عام أوبك، هيثم الغيص، أن العقود الـ6 التي تلت ذلك خلقت روابط خاصة، وتاريخًا مشتركًا، وعلاقة فريدة أثمرت العديد من المبادرات المثمرة.

وقال: "على المستوى الشخصي، كانت هذه العلاقة من الأمور التي أقدّرها حقًا منذ أن تولّيتُ منصب الأمين العام لمنظمة أوبك في أغسطس/آب 2022"

واليوم، تتجلى العلاقة الإيجابية بين أوبك وفيينا في العديد من جوانب العمل اليومي للمنظمة وفعّالياتها، بحسب ما ذكره الغيص في المقال الذي اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة

فعلى سبيل المثال، كانت ندوة أوبك الدولية التاسعة الناجحة للغاية، التي شهدت تجمُّع أكثر من 1000 شخص في قصر هوفبورغ في يوليو/تموز 2025، دليلًا واضحًا على ازدهار العلاقات.

بالإضافة إلى ذلك، يدخل برنامج منحة فيينا للطاقة (VESP) عامه الرابع ويواصل التوسع والازدهار؛ إذ أُنشئ البرنامج لتعزيز علاقة أوبك بفيينا، ولردّ الجميل للمجتمع من خلال جمع الطلاب والمهنيين الشباب المقيمين في فيينا والنمسا لمساعدتهم على فهم مشهد الطاقة المعقّد اليوم بشكل أفضل.

وتابع الغيص: "لم يكن ليُصدَّق قبل 6 عقود، عندما انتقلت أوبك إلى فيينا، أن أوبك ستصل إلى ما وصلت إليه اليوم في مجال الطاقة العالمي".

وأكد الأمين العام أن المدينة -والنمسا على نطاق أوسع- أدت دورًا رئيسًا في مساعدة المنظمة على تحقيق هذه المكانة.

وأضاف أن أوبك ستظل ممتنّة دائمًا لأصحاب الرؤى الذين طلبوا من أوبك قبل 60 عامًا أن تجعل من فيينا مقرًا لها، وسيظل دعم النمسا ومدينة فيينا، الذي يُمكّن أوبك بلا شك من العمل على أفضل وجه، محلّ تقدير كبير.

واختتم الغيص مقاله قائلًا: "في هذه المناسبة الميمونة، تُشيد أوبك وأمانتها العامة بكرم ضيافتنا وكرمهم، وبالمدينة التي شكّلت خلفية لكثير من تاريخ المنظمة الناجح".

9 ناقلات نفط عملاقة تنضم لأسطول شركة سعودية

الطاقة

استكملت شركة البحري للنفط -الذراع التابعة لمجموعة البحري السعودية والمتخصصة عالميًا في النقل البحري والخدمات اللوجستية- صفقة الاستحواذ على 9 ناقلات نفط خام عملاقة، في خطوة تُعدّ إنجازًا إستراتيجيًا يعزز مكانة الشركة في قطاع النقل البحري العالمي.

وبحسب بيان حصلت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، بلغت قيمة الصفقة نحو 3.75 مليار ريال (مليار دولار)، بعد أن استكملت الشركة استلام الناقلة التاسعة والأخيرة المسمّاة "برقان"، لتصبح الإضافة الأكبر من نوعها خلال السنوات الأخيرة.

واتُّفِق على شراء أحدث ناقلات نفط مع شركة "كابيتال ماريتايم آند تريدينغ كوربوريشن" اليونانية في أغسطس/آب 2024، واكتمل التنفيذ خلال أقل من 12 شهرًا، وهو ما يعدّ إنجازًا استثنائيًا في سرعة التنفيذ بقطاع النفط البحري.

وبهذا التوسع ارتفع إجمالي ما تملكه شركة البحري من ناقلات نفط إلى 50 ناقلة، لتصبح أكبر أسطول عالمي من نوعه، مما يعكس التحول النوعي في حجم استثمارات الشركة السعودية وخططها المستقبلية.

50 ناقلة نفط عملاقة

يعكس وصول أسطول البحري إلى 50 ناقلة نفط خام عملاقة أحد أبرز الاستثمارات في تاريخ الشركة، إذ إن التوسع الكبير يعزز قدرتها على تلبية الطلب المتنامي عالميًا على خدمات النقل البحري للنفط، ويُرسّخ مكانتها الريادية في هذا القطاع الحيوي.

وصُنعت أحدث ناقلات نفط سعودية في كوريا الجنوبية وفق أعلى معايير الجودة، كما زُوّدت بأنظمة متطورة لمعالجة الغازات والحدّ من الانبعاثات الكربونية، في خطوة تعكس التزام الشركة بمبادئ الاستدامة والامتثال للمعايير البيئية العالمية.

وقال رئيس قطاع البحري للنفط هشام النغيمش، إن بلوغ أسطول الشركة 50 ناقلة نفط يعدّ محطة فارقة في مسيرة نمو المجموعة، ويمنحها قدرات تشغيلية متقدمة لدعم مستهدفات رؤية السعودية 2030، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وأضاف أن ناقلات النفط الجديدة لا تسهم بزيادة حجم الأسطول فحسب، بل تضمن جاهزيته للمستقبل من خلال اعتماد أحدث التقنيات المستدامة، الأمر الذي يعزز مرونة الشركة في مواجهة التحديات البيئية.

وبإتمام هذه الصفقة الإستراتيجية، ارتفع إجمالي عدد سفن مجموعة البحري إلى أكثر من 100 سفينة، حتى نهاية الربع الثاني من عام 2025، مما يجعلها لاعبًا رئيسًا في دعم أمن الطاقة العالمي.

أداء مالي متميز

مع مواصلتها ضمّ ناقلات نفط عملاقة للأسطول، حققت

شركة البحري أداءً ماليًا قويًا خلال الربع الأول من 2025، إذ ارتفع صافي الأرباح بنسبة 18% على أساس سنوي ليبلغ 533 مليون ريال (142 مليون دولار)، مدفوعًا بمرونة الأسطول المتطور والعوائد المحققة من مبيعات السفن.

ويأتي هذا النمو نتيجة لتنوع أنشطة الشركة عبر مختلف قطاعات النقل البحري، بجانب التوسع في استثماراتها، لا سيما فيما يخصّ ضمّ ناقلات نفط عملاقة وتشغيلها، وهو ما يعكس متانة إستراتيجيتها لمواكبة متغيرات السوق.

وتسعى البحري إلى الاستفادة من أسطولها الضخم من ناقلات النفط في تعزيز موقعها بصفتها مزودًا عالميًا لحلول النقل والخدمات اللوجستية، بما يسهم في دعم التجارة المستدامة وزيادة تنافسية المملكة.

وبصفتها الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري، تواصل البحري قيادة الريادة الإقليمية في الصناعة البحرية العالمية، مرتكزة على قدراتها المتكاملة في إدارة الأساطيل البحرية العملاقة، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

كما يشكّل هذا التوسع الأخير دفعة قوية لترسيخ مكانة السعودية مركزًا عالميًا في النقل البحري، إذ تعزز ناقلات النفط الجديدة قدرة المملكة على أداء دور محوري في أمن الطاقة العالمي خلال العقود المقبلة.

الطاقة

أكبر صفقات الغاز في أغسطس 2025.. الإمارات والسعودية بالصدارة

أحمد بدر

شهدت قائمة أكبر صفقات الغاز في أغسطس 2025 بروز الإمارات والسعودية، إلى جانب نيجيريا، وذلك باتفاقيات تاريخية، وفق ما جاء في التقرير الشهري الذي تُعدّه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن).

وخلال أغسطس/آب الماضي، سجّل قطاع الغاز صفقات كبرى، كان أبرزها دخول أرامكو السعودية إلى خط الصدارة عبر صفقة بـ11 مليار دولار، في إطار تطوير أكبر مشروع غاز في المملكة.

كما واصلت الإمارات حضورها القوي بقائمة أكبر صفقات الغاز في أغسطس 2025، من خلال اتفاقيتين طويلتا الأمد مع الهند، ضمن جهودها لتصدر سوق الغاز المسال العالمية في المستقبل.

من جانبها، خطت نيجيريا خطوة مهمة لتعزيز موقعها في سوق الغاز المسال الأفريقي والعالمي.

وجاءت قائمة الصفقات الجديدة على النحو التالي:

الإمارات (صفقتان)
السعودية: (صفقة واحدة)
نيجيريا (صفقة واحدة)
صفقة أدنوك الإماراتية

واصلت أدنوك الإماراتية حضورها القوي ضمن أكبر صفقات الغاز في أغسطس 2025، بعد توقيع اتفاق طويل الأمد لتوريد نصف مليون طن متري سنويًا من الغاز المسال إلى شركة "هندوستان بتروليوم" الهندية لمدة 10 سنوات.

وتُعزز هذه الاتفاقية موقع الإمارات في السوق الهندية، التي تُعدّ من أسرع أسواق الطاقة نموًا عالميًا، وتفتح الباب أمام تعاون إستراتيجي أوسع مع أحد أكبر الاقتصادات في آسيا، ضمن توجُّه أبوظبي لتنويع أسواقها.

وتأتي الصفقة الجديدة بعد اتفاقيات سابقة مع "مؤسسة النفط الهندية" و"شركة جيل المحدودة"، لتصبح الهند أكبر وجهة آسيوية للغاز الإماراتي، في حين بلغت قيمة الصفقات التي وقّعتها أدنوك خلال الأشهر الماضية نحو 9 مليارات دولار مع شركاء عالميين.

أدنوك تحافظ على الصدارة

حافظت شركة أدنوك الإماراتية على صدارة قائمة أكبر صفقات الغاز المسال في أغسطس 2025، بفضل صفقة جديدة طويلة الأجل؛ جاءت في إطار خططها لتعزيز حصتها في السوق العالمية، وتسويق كامل إنتاجها من مشروع الرويس.

وبحسب ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة، فقد أعلنت

الشركة توقيع اتفاقية بيع وشراء مدّتها 15 عامًا مع مؤسسة النفط الهندية المحدودة، أكبر شركة طاقة متكاملة ومتنوعة في الهند.

وتتضمن الصفقة توريد مليون طن سنويًا من الغاز المسال ستُؤَمَّن بشكل رئيس من مشروع الرويس، إذ حولت اتفاقية البنود الرئيسة التي وُقِّعَت سابقًا بين الطرفين إلى اتفاقية بيع وشراء مُلزِمة، ما يسهم في تعزيز حضور "أدنوك" الكبير في أسواق الغاز المسال العالمية.

صفقة أرامكو السعودية بـ11 مليار دولار
جاءت أرامكو السعودية في صدارة أكبر صفقات الغاز في أغسطس 2025، من خلال صفقة استئجار وإعادة تأجير مرافق معالجة الغاز في حقل الجافورة، بقيمة بلغت 11 مليار دولار، مع تحالف دولي بقيادة صناديق "غلوبال إنفراستركتشر بارتنرز" التابعة لـ"بلاك روك".

ويحسب متابعات منصة الطاقة المتخصصة، يُعدّ حقل الجافورة أكبر مشروع لتطوير الغاز غير المصاحب في المملكة، وتقدَّر احتياطياته بنحو 229 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الخام، و75 مليار برميل من المكثفات، وهو ما يضعه ضمن أبرز مشروعات الغاز عالميًا.

وتعكس الصفقة إستراتيجية أرامكو السعودية لتعزيز إنتاج الغاز وزيادة طاقتها بنسبة 60% بين عامي 2021 و2030، وهو ما يلبّي الطلب المتزايد محليًا ودوليًا، ويمثّل خطوة محورية في خطط المملكة لتحقيق مزيج طاقي أكثر توازنًا.

صفقة نيجيريا للغاز المسال
دخلت نيجيريا قائمة أكبر صفقات الغاز المسال في أغسطس 2025، عبر اتفاق ضخم مع شركات محلية وعالمية لتزويدها بالغاز الطبيعي لمدة 20 عامًا، بهدف رفع طاقتها الإنتاجية إلى 30 مليون طن سنويًا.

وتأتي الصفقة بعد أزمة توقّف محطات وإرباك الصادرات، لتعيد شركة "نيجيريا إل إن جي" إلى صدارة اللاعبين الأفارقة، معزّزةً موقعها العالمي بصفتها سادس أكبر مصدر للغاز المسال خلال النصف الثاني من العام الجاري.

وتتضمن الاتفاقية حصول الشركة على مليار و290 مليون قدم مكعبة من كبار الموردين، من بينهم "إن إن بي سي"، و"شل نيجيريا"، و"أواندو غروب"، و"أراديل هولدينغز"، و"فيرست إي آند بي"، بحسب ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

مشروع طاقة ضخم في الجزائر تخطط له شركة كويتية

الطاقة

تخطط شركة كويتية لتنفيذ مشروع طاقة ضخم في الجزائر، مستفيدة من إمكاناتها الضخمة في موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وقربها من أوروبا لتصدير الهيدروجين الأخضر.

وفي هذا الإطار، استقبل وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة الجزائري محمد عرقاب، اليوم الإثنين 1 سبتمبر/أيلول (2025)، رئيس مجلس إدارة شركة مترو القابضة الكويتية الشيخ مشعل الجراح الصباح، بحضور كاتب الدولة لدى وزير الطاقة المكلف بالطاقات المتجددة نور الدين ياسع، والمدير العام لمجمع سوناطراك رشيد حشيشي.

خُصص اللقاء، وفق بيان حصلت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) لبحث فرص التعاون بين الجزائر والشركة الكويتية، خاصة في مجال الطاقة المتجددة وتطوير مشروعات الهيدروجين الأخضر.

تُعَد شركة مترو القابضة من أبرز المجموعات الاستثمارية في دولة الكويت، وتنشط بقطاعات متعددة مثل الطاقة والبنية التحتية والعقار والصناعة.

وبفضل خبرتها في إدارة المشروعات الكبرى والاستثمارات الإستراتيجية، تسعى الشركة إلى توسيع حضورها الإقليمي والدولي، وهو ما يعكس اهتمامها بالمساهمة في مشروعات الطاقة المتجددة في الجزائر، خاصة بمجال الهيدروجين الأخضر.

مشروع طاقة طموح في الجزائر

قدّم الشيخ مشعل الجراح الصباح عرضًا حول مشروع استثماري طموح بالجزائر، يستند إلى استغلال الإمكانات الكبيرة للطاقتين الشمسية والريحية من أجل إنتاج الهيدروجين وتصديره.

ويقوم المشروع على نقل التكنولوجيا وتوطين الصناعة، ولا سيما صناعة المحللات الكهربائية، إضافة إلى تطوير الكفاءات الوطنية وتعزيز المحتوى المحلي، بما يسمح بإنشاء شراكات مستدامة.

واتفق الطرفان على عقد لقاءات تقنية بين خبراء الجانبين لوضع خريطة طريق من أجل المضي قدمًا في تطوير مشروع الطاقة الطموح في الجزائر.

وشرعت الجزائر فعليًا في مسار الانتقال الطاقوي بتنفيذ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة بهدف إنتاج 15 ألف ميغاواط بحلول 2035، بالإضافة إلى تطوير مشروعات تهجين الطاقة الشمسية في محطات توليد الكهرباء بالجنوب ومشروعات الطاقة الشمسية الخاصة بسوناطراك، بالإضافة إلى العمل على دمج طاقة الرياح في المشروعات المستقبلية.

وتسعى الجزائر لتعزيز بنيتها التحتية الطاقوية للحفاظ على مكانتها موردًا موثوقًا به للطاقة إقليميًا ودوليًا، وتشجع الاستثمارات العربية والأجنبية في مشروعات مشتركة، مع التركيز على نقل التكنولوجيا، والمساعدة التقنية، والتدريب،

والبحث والتطوير من أجل التصنيع المحلي للمعدات والمكونات، خاصة في مجال الطاقات المتجددة.

الطاقة المتجددة في الجزائر
أشار وزير الطاقة الجزائري إلى ما تملكه بلاده من موقع جغرافي إستراتيجي وموارد طاقة متجددة وبنية تحتية متطورة؛ ما يؤهلها لتكون مركزًا إقليميًا رائدًا في إنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر نحو أوروبا.

وذكر بمشروع "ممر الهيدروجين الجنوبي" الذي يربط الجزائر بالقارة الأوروبية، والمدعوم بإعلان نوايا مشترك وقع بروما في يناير/كانون الثاني 2025، والذي يترجم التزام الجزائر بتنويع إمدادات الطاقة وتقليل الانبعاثات الكربونية وتعزيز التكامل الطاقوي مع أوروبا.

ويُعدّ الممر -الذي من المتوقع أن يعمل بكامل طاقته بحلول عام 2030- جزءًا من العمود الفقري لخطوط نقل الهيدروجين في أوروبا، ويضمن تطويره أمن إمداد الطاقة في القارة.

من المقرر أن يربط الممر شمال أفريقيا وإيطاليا والنمسا وألمانيا؛ ما يسمح بإمداد الهيدروجين الأخضر المنتَج في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى المستهلكين في أوروبا.

ومع قدرة استيراد الهيدروجين التي تزيد على 4 ملايين طن سنويًا من شمال أفريقيا، يمكن أن يوفر الممر نحو 40% من الهدف الذي حدّدته إستراتيجية الاتحاد الأوروبي.

وأوضح عرقاب أن إنجاح هذه المشروعات يتطلب توفير إطار قانوني وتنظيمي محفز، وتطوير القدرات البشرية والتكنولوجية، إلى جانب استقطاب الاستثمارات وتعزيز التعاون الدولي لنقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات.

ناقش الجانبان فرص التعاون في مجالات أخرى ومسائل ذات اهتمام مشترك؛ إذ أبرز الوزير أن الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية، وخاصة قانون الاستثمار الجديد، توفر مناخًا استثماريًا أكثر تنافسية وشفافية؛ ما يفتح آفاقًا واسعة أمام الشراكات مع المستثمرين.

وتتمتع الجزائر بإمكانات هائلة في مجال الطاقة الشمسية؛ إذ تتجاوز مدة سطوع الشمس في البلاد نحو 2000 ساعة سنويًا، ويمكن أن تصل إلى 3 آلاف و900 ساعة في الهضاب العليا والصحراء.

شكرًا.